الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المؤشرات الداخلية في مشروع مجلس الشيوخ الامريكي

وليد الحيدري
اعلامي

حظي المشروع الفدرالي الذي أقره مجلس الشيوخ الامريكي بردود فعل قوية، فقد استنكره المالكي وطالب مجلس النواب باستنكاره، كما استنكره مجلس الوزراء، وعدد كبير من نواب الائتلاف ، هذا فضلا عن نواب التوافق الذين نعرف رأيهم الصريح من الفدرالية، ثم عدد من نواب القائمة العراقية. وبوجه عام يبدو أن عددا كبيرا من المعنيين في الحكومة والبرلمان وقفوا موقفا مستنكرا لهذا المشروع وناقدا له.

والحال ان المشروع طرح في الاعلام بطريقة غامضة، فقد طرح في اليوم الأول كمشروع لتقسيم العراق، ولم تظهر الفدرالية فيه الا بعد أن حصد المشروع ردود فعل سلبية، ثم بدت الفدرالية في النهاية مثل تصحيح متأخر. السياسيون تلقوا الخبر مثلما تلقاه الناس العاديون، وكلاهما تظم ردود فعلهم عليه من الزاوية الواحدة التي ظهر فيها في البداية.

في الحالة العراقية المأزومة تقرأ الاخبار العاجلة والمهمة بسرعة قراءة المانشيتات الصحفية، وتظهر الاستجابات الصريحة بشأنها بالسرعة نفسها، وقد تقرأ على دفعات، متأخرة جدا وبعد فوات الأوان، تبعا لجدول أهميات يتغير او يثبت حسب الظروف.

إن هذا الحدث مع قراءاته يثبت كم بات العراقيون حساسين من أي سلوك مباغت يصدر عن الامريكان، وكم تلغم الحالة السياسية والامنية الطريق الى الفهم وتحديد الاستجابة الصحيحة.

بيد اننا من جهة أخرى نتفق مع الكثيرين الذين رأوا في تقديم هذا المشروع تدخلا قي الشأن العراقي، والا ما دخل مجلس الشيوخ الامريكي بالنظام السياسي في العراق، وأية ديمقراطية هذه تبيح لمجلس غالبيته من الديمقراطيين صياغة مشروع سياسي للعراقيين؟

لقد قلنا في مقال سابق بشأن تقرير كروكر وبترايوس ومجموعة من التقارير والتصريحات المتلازمة الصادرة عن الديمقراطيين، أن من المهم أن نعرف ما يقرره الآخرون لنا ولبلدنا، لكن الأهم هو ماذا نحن فاعلون. إن موقفنا في هذه القضية يشبه موقفنا ذاك، مع بعض الاختلاف الذي نود ان نصوغه على النحو الآتي: ما الذي جرى لكي يتقدم مجلس الشيوخ الامريكي بمشروع كهذا يعد تدخلا في الشأن العراقي في حين أن له نظيرا عراقيا يحظى بقاعدة قانونية؟

ثمة سؤال قرين للسؤال السابق: لماذا يطرح مجلس الشيوخ مشروعا يعرف انه غير ملزم لا للإدارة الامريكية ولا للحكومة العراقية؟

لا يمكن القول إن مجلس الشيوخ الامريكي لن يحسب جادا في طرحه لمشروع غير ملزم، فالأمور في الولايات المتحدة لا تجري على هذا النحو. إن رفع البالونات ومن ثم تفجيرها بفرقعات مسموعة، بموازاة اطلاق عدد من السيناريوهات التي يعدها خبراء في الجامعات ومراكز الابحاث والبنتاغون ومجلسي النواب والشيوخ، تشير كلها الى طبخة ما، أو الى استعداد لمواجهة تطورات مستقبلية محتملة. من هنا نعتقد ان قرار مجلس الشيوخ يستند الى معطيات داخلية وخارجية ويحقق عددا من الأهداف بصرف النظر عن طبيعته غير الملزمة. بل إن هذا المشروع يتمم ويوازي ويكمل مجموعة من التقييمات التي يجريها الديمقراطيون والجمهوريون للاداء الامريكي في العراق، وأداء حكومة المالكي، ومحاولة الخروج من وضعية امتازت بالصعوبات والاخفاقات وتراكم الأخطاء. وعلى الجملة يمارس هذا المشروع دور دالة تلتقي عندها عدد من التقييمات والمؤشرات نجملها بما يأتي:

١- المشروع جاء نتيجة لقراءة الحالة العراقية من وجهة نظر الديمقراطيين وبعض الجمهوريين الذين يريدون سحب الجيش الامريكي من العراق بسرعة.

٢- الرد على الادارة الامريكية بأن اصحاب المشروع لا يغامرون بسحب الجيش الامريكي وابقاء العراق يتخبط في الفوضى، بل انهم يطرحون مشروعا سياسيا للادارة القادمة في العراق يأخذ بالحسبان جميع القوى الطائفية والقومية الرئيسية، وذلك عن طريق تأسيس نظام فدرالي ثلاثي تكون عاصمته بغداد.

٣- مواصلة الضغط على الادارة الامريكية واستخدام الحالة العراقية لاحراج الرئيس الامريكي.

٤- يوفر هذا القرار مجموعة من المعلومات والنيات والأهداف والدوافع التي قد يتفق عليها الجمهوريون والديمقراطيون عندما تسوء الحالة الأمنية في العراق مما يحتاج معه الى ترتيب البيت العراقي قبل الانسحاب العسكري.

٥- يرى الديمقراطيون في الفيدرالية حلا للتخندق الطائفي والنزاع القومي ومنعا للحرب الأهلية، ولا نخطئ إذا ما استنتجنا أن قانون الفدرالية الذي أقره مجلس الشيوخ الامريكي أملته الأوضاع الأمنية العراقية أكثر من أي شيء آخر، بل لعله يريد أن يستبق تدهورا امنيا ينتج عن انسحاب امريكي او يؤدي الى الانسحاب.

إن مضمون الفقرة الأخيرة يحظى عندنا بأهمية خاصة لأنه يكشف نوعية الدوافع والأفكار التي يحتفظ بها الكثير من الساسة الامريكان بشأن العراق وتوقعاتهم عن تطوراته الداخلية. وسيكون علينا الانتباه الى ما يؤشر اليه هذا المشروع على نحو خفي أكثر من أي شيء آخر. يتهيأ الامريكان للخروج من العراق، وهم يتخبطون، جمهوريين وديمقراطيين، بملء الفراغ بمشاريع مستعجلة لا تبالي حتى بتقاليد اللياقة، لكن من هم الذين يظنونهم سوف يطالبون بحصة الاسد بعد خروجهم؟

لقد شخصت هذه الصحيفة منذ زمن بعيد كيف أن القوى التي فضلت الرصاص على العمل السياسي في ظروف العراق الفعلية التي تتميز بعدم وجود دولة وطنية، قدمت موضوعيا أكبر الخدمات للمحتلين، حتى وهي تهتف بسقوطهم او تقتل جنودهم، وأكثر من هذا أنها أضعفت العراق ومزقته وجعلت من المشاريع الامنية تتقدم على أي مشروع آخر.

لقد اصطدمت الحالة العراقية دائما بقراءات امريكية خاطئة، وبأخطاء قاتلة، وبألعاب مضحكة، وبسياسة تجريبية معدة من قبل أطفال لأطفال، وبعدم فهم يقترب من الغباء، وبمشاريع تنمية تنتهي قبل أن تبدأ، وبلصوصية امريكية تبارت مع لصوصنا المحليين. بيد أن الحالة العراقية أسهم في نسجها كذلك ساسة عراقيون يعملون على وفق اجندات متضاربة.

إن القول الفصل ليس المشاريع التي تطرح علينا من خارج الحدود والتي تستخدم مصائبنا بل بعض اهدافنا مما يثير فينا الاضطراب، بل هو الموقف الوطني الذي يتفق مع مصالح شعبنا.

رؤية حوارية

أين تكمن مشكلة القرار غير الملزم لمجلس الشيوخ الأمريكي؟

كاظم حبيب
كاتب سياسي - برلين

لا شك في أن الموقف من المشكلة العراقية وتداعياتها المستمرة منذ أربع سنوات ونصف السنة كانت ولا تزال تلعب دورها الكبير في الصراع المحتدم بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية وفي معركة الانتخابات الرئاسية ومن سيحتل الموقعين الأول والثاني في البيت الأبيض. وهي إشكالية لا تساعد في الوصول إلى مواقف عقلانية وموضوعية، بل تجعلها باستمرار مواقف مفتعلة ومؤذية وفيها الكثير من التدخل الفظ في الشأن العراقي.

لا شك في أن العراق يقع في دائرة الاحتلال الأجنبي، وليس في هذا من جديد، برغم القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي باعتبار العراق دولة مستقلة ذات سيادة وطنية، وبالتالي قرار مجلس الشيوخ الأخير برغم عدم إلزاميته للرئيس الأمريكي،ولكنه يعبر عن جوهر تفكير هذا المجلس الوصي على قضايا العالم، ومنها القضية العراقية، ويعبر عن الأسلوب الذي يراد ممارسته من جانب الحزب الديمقراطي الأمريكي في الشأن العراقي، أي المزيد من التدخل وأكثر مما فعل الحزب الجمهوري والرئيس الأمريكي الراهن جورج دبليو بوش.

نحن أمام مسألتين في قرار مجلس الشيوخ الأمريكي، وهما:

١ . إن القرار تدخل مباشر وغير مسموح به لأنه يشكل سابقة جديدة للدولة العراقية الاتحادية الجديدة ليس في إصدار قرارات أخرى من الولايات المتحدة حسب، بل من قبل دول أخرى أيضاً، تماماً، كما تمارس ذلك كل من إيران وتركيا وسوريا، على سبيل المثال لا الحصر. في حين لا نمنع مجلس الشيوخ الأمريكي، لا نستطيع أن نمنع مجلس النواب الإيراني أو مجلس النواب التركي من التدخل في الشأن العراقي مثلاً. وأكرر هنا الحكمة الكردية الشهيرة القائلة: "لا يجتمع مناخان على سطح واحد!" أو لا يمكن القبول بـ "ازدواجية المعايير!".

٢ . إن القرار يتناقض مع بنود الدستور العراقي ولا يتطابق مع النصوص والمضامين.

قرأت واستمعت في الآونة الأخيرة إلى الكثير من التصريحات والأحاديث التي تؤكد "أن قرار مجلس الشيوخ يتطابق مع الدستور العراقي". ومن المؤسف حقاً أن أكاديميين وقانونيين أحترمهم ولي علاقات نضالية وصداقية قديمة جمعتني بهم سوح النضال الوطني والديمقراطي المشترك وعلاقات ودية مع البعض الآخر، تحدثوا بهذا الاتجاه. فهل هذا الادعاء يطابق مضامين ونصوص الدستور العراقي الجديد؟ دعونا نضع أمام القارئة والقارئ المواد الدستورية التي تبحث في قضية الفيدراليات في العراق:

المادة (١): (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق).

المادة (١١٢): يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية.

المادة (١١٣): أولاً: يقر هذا الدستور، عند نفاذه، إقليم كُردستان وسلطاته القائمة، إقليماً اتحادياً.

ثانياً: يقر هذا الدستور، الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه.

المادة (١١٤): يسن مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ أول جلسة له، قانوناً يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم، بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين.

المادة (١١٥): يحق لكل محافظة أو أكثر، تكوين إقليم بناءاً على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين:

أولاً: طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

ثانياً: طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

المادة (١١٦): يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور.

هذه هي أهم المواد الواردة في الدستور العراقي الجديد حول الأقاليم والمحافظات من حيث الشكل الإداري. وهي رؤية قانونية سليمة ترفض المركزية التي كان عليها العراق قبل ذاك، وتأخذ بمبدأ الفيدرالية واللامركزية. وينظم الدستور العلاقة بين المركز والأقاليم والمحافظات.

عند تفحص هذه المواد ستجد القارئة وسيجد القارئ بأن الدستور يسمح بما يلي:

١- يعترف بفيدرالية إقليم كُردستان باعتبارها إقليماً اتحادياً، والفيدرالية قائمة أصلاً على أساس قومي وجغرافي.

٢- تشكيل أقاليم أخرى من محافظتين أو أكثر، أو تبقى المحافظات على حالها كمحافظات لامركزية.

٣- إن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة...

وفي هذا الموقف لا خلاف لي مع من يتحدث عن العراق الفيدرالي (الاتحادي) الذي يتناغم مع مواد الدستور بهذا الصدد. إذن، أين يكمن الخلاف؟

يبرز الخلاف في النقطة الوحيدة التالية، وهي:

قرار مجلس الشيوخ الأمريكي يدعو إلى إقامة فيدراليات على أساس مذهبي شيعي وسني، والتي لم يرد لها ذكر في الدستور العراقي وغير مرغوب بها أصلاً في دستور مدني ديمقراطي، برغم الطابع الطائفي للمقدمة، والتي سيأتي اليوم الذي يجري فيه تعديل تلك المقدمة لمصلحة التخلص من "الفكر الطائفي السياسي" من العراق وليس المذاهب الدينية التي تعبر عن التباين في الاجتهاد الديني. لهذا أسمح لنفسي أن أدعي بأن ليس صحيحاً من يقول "أن قرار مجلس الشيوخ يتطابق مع الدستور العراقي"، بل الواقع يقول أنه يتناقض تماماً في هذه النقطة مع الدستور العراقي.

كما أن قرار مجلس الشيوخ يتعارض مع وحدة عرب العراق، سواء أكانوا شيعة أم سنة، وما يمكن أن تنشأ من تداعيات على هذا التقسيم غير العقلاني للمجتمع العراقي مع وجود شهية مفتوحة من دول الجوار لاستثمار هذا التقسيم الطائفي لتشديد الصراع والقتال في العراق.

إن الصحيح للعراق ليس في إقامة فيدراليات كثيرة، بل في قيام فيدراليتين أولاً، وفي صيغة اللامركزية لكل المحافظات في الفيدراليتين. والخشية من وجود محافظات عربية كثيرة في مقابل محافظات كردية قليلة في الإقليمين أو الفيدراليتين يمكن أن ينظمه الدستور العراقي الاتحادي والحكم الاتحادي اللامركزي، بحيث يمنع أي تجاوز على إقليم كُردستان كما حصل في السابق وعلى مدى ثمانية عقود.

من يعرف الرؤية التي أحملها يمكن أن يقدر بأني لا أنطلق من ضيق أفق قومي أو رؤية وحيدة الجانب، بل، كما أرى، من رؤية تأخذ بالاعتبار مصالح القوميتين والقوميات الأخرى ومصالح المجتمع ومستقبل العلاقات لا في إطار العراق وحده، بل مع الدول المجاورة ?إذ أن وجود ثلاث فيدراليات في العراق ليس فيه أي ضمانة جدية وحقيقية لفيدرالية كُردستان العراق من قبل دول الجوار أو من قبل المعادين للفيدرالية في داخل العراق ذاته. إن الضمانة الحقيقية تكمن في النظام الديمقراطي الدستوري وفي تحالف العرب والكرد، ما دام الوضع العام لا يتقبل أكثر مما تحقق لشعب كُردستان العراق الذي يمتلك الحق في تقرير مصيره. ومن حق العرب أيضاً أن يقرروا مصيرهم في وحدتهم داخل العراق وفي فيدرالية عربية ضمن الوحدة العراقية. أنها الضمانة الأفضل من أن تكون هناك فيدراليات طائفية تستند إلى دول الجوار الطائفية وما يمكن أن ينشأ بينها من صراع وينعكس مباشرة على وضع العراق.

التعليم في العراق .. تعليم فقير في بلاد الخيرات

فيصل عبد الحسن
كاتب وصحافي - المغرب

تقول التقارير أن نسبة الأمية في العالم العربي ما زالت مرتفعة جدا، فما الأسباب التي تقف وراء ذلك، هل هي سياسة التعليم الفاشلة، أم لا مبالاة الحكومات أم هو تخلف شعبي في كل قطر من الأقطار العربية عن فهم حقيقي لضرورة التعليم؟.

ولكي نعرف حقيقة ما أبتلي به الوطن العربي في هذا الجانب المهم من حياتنا نرصد نسب الأمية في بعض البلدان العربية و لا بأس من التذكير ببعض الأرقام التي توضح كم هي مرتفعة نسبة الأمية في العالم العربي. فقد جاء في تقرير لليونسكو العام الماضي أن في ١٩ دولة عربية يوجد نحو ثمانية ملايين طفل لا يترددون على المدارس الابتدائية، وسجلت أعلى نسبة للأمية في العراق (٦١ ٪)، وفي مصر (٤٢٪)، وفي الأردن (١٢٪) هذا بينما لا تتجاوز نسبة الأمية في أوروبا (٣ ٪). ولي أن أوضح هنا أن للعراق كما نعرف ظروفه المعروفة من خلال حروبه الكثيرة وفترة الحصار الطويلة في التسعينيات وظروف الاحتلال في ٢٠٠٣ وبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها وزيرا التعليم اللذان تناوبا على وزارة التربية خلال العامين المنصرمين الدكتور عبد الفلاح السوداني ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والوزير الذي تلاه في الوزارة د. خضير الخزاعي الذي تولى الوزارة قبل سنة وبضعة أشهر، فلا يزال الحال كما هو مع بعض التحسن الطفيف على أوضاع التعليم في العراق، وأود أن أذكر أنه عندما أعدت الجامعة العربية في تشرين الاول من العام الماضي تقريرها عن التنمية البشرية حالت ضغوط كثيرة دون الإعلان عنه لأن التقرير يكشف نسبة الارتفاع المزري في نسب الأمية على امتداد العالم العربي.

ويرى بعض الباحثين أنه لا تقع مسؤولية هذا الوضع على عاتق الأهالي أو الوضع الاقتصادي في كل بلد عربي على حدة، أو على السياسة التعليمية في كل بلد. لكن السبب الرئيسي في هذه الأمية المتفشية يعود بالدرجة الأساس إلى الأنظمة العربية الحاكمة بالأساس وهي تحكم دولا تفتقد لأي مشروع تنموي يستلزم في مفرداته التعليم. فمشاريع الدول العربية تنحصر عادة في المشاريع السهلة والسريعة الدخل كما في مجال السياحة، والخدمات، وبيع المواد الخام للخارج. أما ما يتعلق بنشر التعليم فهذا الأمر يتطلب أن تكون هناك حاجة لمحو الأمية، وليس في مشاريع الدول العربية كما يبدو للمتابعين في هذا الشأن أي احتياج حقيقي للتعليم، وحتى القدر المحدود من التعليم الذي يتم، يتم شكليا، وبطرق بدائية جدا تعتمد على النقل والقول الشفاهي والسماع وكلها طرق ترجع بالتعليم إلى بداياته التاريخية وقد وجد الكثير من الباحثين العرب أن خريجي الجامعات في مصر على سبيل المثال لا يحسنون كتابة خطاب صغير دون أخطاء. وأن اغلب مديري المدارس في دول الخليج العربي يستعينون بأساتذة اللغة العربية في مدارسهم لكتابة كلمة قصيرة يلقونها في الاجتماعات أو المناسبات الوطنية معتمدين على أولئك الأساتذة المختصين بمادة اللغة العربية لتكون كلماتهم القصيرة من غير أخطاء لغوية أو نحوية أو أسلوبية وحتى إملائية في الكثير من الأحيان وكثيرا ما يقع أولئك الأساتذة المحترفون أنفسهم بأخطاء لغوية شنيعة تمر على الجميع من دون أن يكتشفها أحد لأنهم في وسط جاهل ينقل معلوماته الخاطئة إلى وسط اجهل منه وعندما يكون التعليم جزءا من خطة الدولة ومشروعها للنهوض، ستمحى الأمية بالتأكيد. أما عندما نؤسس لمجتمعات يربح الجهل فيها أكثر بمائة مرة مما يربح التعلم، فمن المنطقي أن يفكر كل شخص: هل للتعليم جدوى؟ فالناس، أو أغلب الناس، في العالم العربي لا يجدون قوت يومهم لذلك ظلوا يعتبرون لقمة الخبز أهم من التعلم، و طعام العائلة أهم من السؤال عن حل مسألة رياضية، ورغيف خبز أهم بكثير من شراء جريدة أو مجلة. وليس كراهية الحكومات للتعليم مزاجا بل أن هناك بعضا من السياسيين الذين يرون في الناس الأميين قطيعا يسهل سوسهم وقيادتهم إلى أي مكان وإلى أي عاقبة مزرية. ويعرفون أن أصعب الأشياء هو حكم أناس متعلمين يعرفون حقوقهم ويقرؤون عن حقوق الآخرين ويقارنون بين هذا وذاك ويطمحون الى أن تكون حياتهم مثل حياة الآخرين في المجتمعات المتقدمة وهذا بالتأكيد يرعب الحاكمين ويجعلهم يفكرون مائة مرة قبل أن يقدموا على القيام بخطوة حقيقية لنشر التعليم والقضاء على الأمية بشكل نهائي أي الوصول بالبلاد إلى نسبة أل ٠/٠٣ التي تعتبر عالميا بأنها نسبة خلو البلد من الأمية. والمعروف أن الإنسان الأمي سهل القياد، ومن السهل خداعه فهو على سبيل المثال يعتبر رؤية زعيم البلاد المباشرة تغني عن كل شيء وتصغر أمامها كل الواجبات والحقوق.

في البلدان المتقدمة تحترم الكلمة كما يحترم الخبز معتبرة أن هذا يقود إلى ذاك وذاك يقود إلى هذا ولا انفصام بين الكلمة والخبز وأن الكلمة كانت هي الأولى في كل الأديان والتعاليم الراقية ولم يفضلها الخالق في الكثير من النصوص الدينية إلا لأنها الأصل وغيرها الفرع، منها يأتي الخير وبسببها تحيا الشعوب أو تهلك تسمو أو تنحط إلى أسوأ درك من التخلف والتأخر عن الركب العالمي وربما كانت هذه النسبة المرتفعة جدا من الأمية في العالم العربي مجرد زلزال تابع من توابع زلازل كل هذا الانهيار العام في الاقتصاد والسياسة والعلوم وكل ما يلي ذلك من تردي الأحوال العامة في أغلب مناحي الحياة. إنه وجه واضح من أوجه التخلف الذي يسود أوجه حياة دولنا العربية، لذلك إذا أردنا أن نعرف حلول أزماتنا وأسباب بلائنا علينا أن ننطلق من البداية، والبداية في معرفة مشكلة دولنا مع التعليم، لماذا لا يزال التعليم في دولنا متأخرا عن اللحاق بدول العالم المتقدمة وقبل ذلك لماذا الأمية في دولنا في تصاعد مستمر برغم ادعاءات الحكومات العربية المختلفة بمحاربة الأمية وفتح المزيد من مراكز محوها؟ وفي حقيقة الأمر هذا التصعيد في نسب الأمية يضاعف المشكلة ويزيد من صعوبات حلها على المدى القريب. ومعرفة من صاحب المصلحة في هذا التصعيد المرضي؟ ومن الذكريات المريرة التي رآها العراقيون في ظل سنوات الحصار الاقتصادي في العراق ١٩٩١-٢٠٠٣ أن الناس أخذوا يبيعون مكتباتهم الخاصة بأبخس الأثمان ليوفروا لأولادهم ما يقيم أودهم ليومين أو ثلاثة أيام من الخبز وبذلك تأكدت في أذهان الجميع مقولة مرضية متخلفة تقول أن رغيف الخبز أهم من كتاب في مكتبة وأن لو حدثت مجاعة ثانية كتلك التي حدثت في سنوات الحصار فإن أكياس القمح المخزونة في سراديب البيوت هي أفضل من مكتبة عامرة بالكتب يقول عن ذلك أحد الباحثين التربويين، أنه تفكير الجوع في بلدان تعاني الجوع في كل شيء حتى في أكثر الأوقات شبعا ومعروفة عالميا بأنها بلاد الخيرات.

مشرف إذ يستعد لخلع الزي العسكري

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي - البحرين

يتخوف الكثيرون من أن تؤدي الأزمة السياسية الحالية في باكستان إلى حالة من اللااستقرار والفوضى ذات التأثيرات السلبية على مجمل الأوضاع في المنطقة. و السؤال هو متى كانت باكستان مستقرة حتى يكون حالها الراهن مبعثا للقلق؟ فهذه البلاد لم تشهد منذ ولادتها القيصرية في عام ١٩٤٧ أي مظهر من مظاهر الاستقرار. وربما لو أن الأقدار مدت في عمر مؤسسها محمد علي جناح لكان حالها مختلفا. لكن جناح رحل بعد عام واحد فقط من تأسيس دولته، تاركا إياها في عهدة ساسة لا يتمتعون بالجماهيرية ولا بالشرعية التاريخية. وكانت النتيجة أن ظهرت الانقسامات وتوزعت الولاءات واشرأبت الأعناق الباحثة عن المصالح الفئوية الضيقة وكثرت الأخطاء، فيما كانت دولة الأعداء التاريخيين في الهند ترسخ أقدامها و تعزز وحدتها في ظل نظام ديمقراطي مدعوم بالعلمانية و الفيدرالية.

ويمكن القول أن إحدى الفترات القليلة التي نعمت فيها باكستان باستقرار نسبي هي تلك الممتدة من أواخر الخمسينيات إلى أواخر الستينيات حينما كانت السلطة بيد الجيش ممثلا في قائدها الفيلد ماريشال محمد أيوب خان. و المثير هنا هو أن هذا الأخير استطاع أن يمنح بلاده ذلك الاستقرار ومعه شيء من النمو الاقتصادي، برغم انتمائه إلى الأقلية البشتونية التي لم يستطع أبناؤها قط الصعود إلى الرتب العليا في الجيش في ظل هيمنة البنجابيين على المؤسسة العسكرية، بل لم يستطيعوا حتى البروز في المواقع الأخرى.

ويمكن تفسير هذا بشيء من التجاوز بحقيقة أن الجيش وقتذاك كان لا يزال مؤسسة جامعة يلتف حولها كل الباكستانيين، وكان انضباطه و مناقبية رجاله مبعث فخر و اعتزاز. هذا فضلا عن كاريزمية أيوب خان وحقيقة انه كان أول قائد باكستاني للجيش منذ تأسيسه في عام ١٩٤٨ من بعد جنرالين بريطانيين هما السير "فرانك ميسيري" و "السير دوغلاس ديفيد غريسي" اللذين قادا الجيش ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥١ غير أن هذا الجيش بدأ يفقد بريقه و مكانته في أعين المواطنين منذ الهزيمة الماحقة التي تجرعها في حرب البنغال والتي لم تؤد فقط إلى انسلاخ الجناح الشرقي للدولة في كيان مستقل تحت اسم بنغلاديش، و إنما أدت أيضا إلى سقوط الفكرة التي قامت عليها باكستان وهي تمثيل عموم مسلمي شبه القارة الهندية. ثم جاء عهد الرئيس الأسبق الجنرال ضياء الحق ليزيد من هذا الشرخ عبر ما أشاعه من توجهات إيديولوجية داخل المؤسسة كنتيجة لبرنامجه المثير للجلد حول اسلمة مختلف مناحي الحياة في البلاد، و التي صار الجيش بموجبها يقوم على مباديء ثلاثة: الإيمان و التقوى و الجهاد في سبيل الله.

لكن هذا الجيش برغم كل ما لحق به لا يزال هو اللاعب الرئيسي على الساحة الباكستانية، والرقم الصعب في معادلات الحكم. و من هنا يمكن تفسير استماتة الرئيس الحالي الجنرال برويز مشرف من اجل الإمساك بقيادة المؤسسة العسكرية وهو يخوض انتخابات الرئاسة المقررة في السادس من تشرين الاول القادم. وهو لئن أعلن مؤخرا عن موافقته على خلع بزته العسكرية و التحول إلى رئيس مدني على غرار ما فعله أيوب خان في عام ١٩٦٠ ، فانه حريص على أن يخلفه في قيادة الجيش وبقية المناصب العسكرية الحساسة جنرالات عرف عنهم الولاء التام لشخصه و توجهاته، برغم أن التاريخ الحديث للبلاد يقول أن أكثر الجنرالات ولاء لرؤسائهم هم الذين خلعوهم لاحقا في انقلابات عسكرية، على نحو ما حدث للرئيس الأسبق ذوالفقار علي بوتو على يد قائد جيشه "الموالي والمخلص" الجنرال ضياء الحق، بل ما حدث لرئيس الوزراء الأسبق نواز شريف على يد الجنرال مشرف نفسه و كان وقتها يذكر كأحد أكثر قادة الجيش إخلاصا لشريف.

وفي قرار يعكس حرص مشرف المشار إليه، أجرى الرجل في الأسبوع الماضي حركة تنقلات وترقيات في المؤسسة العسكرية، لعل أهم ما جاء فيها هو ترقية الميجور جنرال "نديم تاج" إلى رتبة ليفتيننانت جنرال وتعيينه رئيسا لجهاز المخابرات العامة، خلفا للجنرال "أشفق برويز كياني" الذي يعتقد انه خيار مشرف الأقوى لمنصب قائد الجيش. و الجنرالان تاج و كياني يعتبران من أكثر المقربين لمشرف وأكثرهم إخلاصا وولاء (حتى الآن). فالأول كان سكرتيره الخاص يوم كان قائدا للجيش في عهد نواز شريف، بل كان برفقته على نفس الطائرة العائدة من كولومبو في تشرين الاول ١٩٩٩ يوم أن منعها شريف من الهبوط فكان ذلك سببا في الإطاحة بالأخير. أما الثاني، الذي وصفه مشرف في كتابه "على خط النار" بأنه أفضل ضباط الجيش الباكستاني و أكثرهم بسالة، فقد لعب دورا مهما في نجاح انقلاب مشرف في عام ١٩٩٩ حينما سارع بصفته وقتذاك قائدا لمنطقة لاهور العسكرية بالاستيلاء على منازل و ممتلكات عائلة رئيس الوزراء. و كدليل على اعتماد مشرف عليهما ووثوقه بهما، كلفهما في الأسابيع الماضية بمهام التفاوض مع رئيسة الوزراء الأسبق بي نظير بوتو من اجل اقتسام السلطة، خاصة أن الجنرال تاج كان في أثناء فترة ولاية السيدة بوتو الأولى في أواخر الثمانينيات يشغل منصب سكرتيرها العسكري الخاص. فجاءت هذه المهمة لتؤسس سابقة لم يعرفها جهاز المخابرات الباكستانية من قبل ألا وهي ظلوع رئيسها علنا في قضية سياسية داخلية.

وعلى الرغم من أن جهاز المخابرات العامة في باكستان يعتبر احدى مؤسسات الجيش الرئيسية فان السيطرة عليه تحديدا ووجوده تحت قيادة شخصية موثوق بها يمثل ضمانة لكل من يريد الاستمرار في السلطة، لأنه ببساطة القوة الخفية على الساحة المحلية و الأداة التي ترصد حركة الساسة والأحزاب و الأنشطة السياسية و الاتصالات و وسائل الإعلام و الدبلوماسيين الأجانب والدبلوماسيين الباكستانيين في الخارج، و تقوم على حماية برامج البلاد النووية و مصالحها في الخارج.

و المعروف أن هذا الجهاز كان من بنات أفكار الضابط البريطاني الاسترالي المولد الميجور جنرال كاوثوم الذي كان وقت تأسيسه في عام ١٩٤٨ نائبا لرئيس أركان الجيش الباكستاني. و كان الجهاز مكلفا في الأصل بجمع المعلومات المخابراتية حول الأوضاع الداخلية فيما عدا تلك الخاصة بإقليمي الحدود الشمالية الغربية و كشمير. لكن هذا تغير في عام ١٩٥٨ مع صعود الجنرال أيوب خان الذي وسع من مهامه و جعله مكلفا بحماية مصالح البلاد أينما وجدت مع مراقبة الساسة المعارضين و التأكد من ولاء الجيش له. و في عام ١٩٦٦ أعيد تنظيم الجهاز على خلفية أدائه الضعيف في أثناء الحرب الباكستانية - الهندية في عام ١٩٦٥ ، فأنيطت به مهام و صلاحيات جديدة مثل مراقبة قادة الجيش و المخابرات في جناح باكستان الشرقي الذين كان أيوب خان يشك في ولائهم، و رصد الأنشطة في بلوشستان التي كانت قد بدأت التمرد.

على أن العصر الذهبي للجهاز و الذي انطلق منه ليصبح بمثابة دولة داخل دولة، بدأ مع حكم ضياء الحق الذي منحه صلاحيات غير محدودة لمطاردة معارضيه من السنود والشيوعيين والشيعة وأنصار الثورة الإيرانية، و للتعاون و التنسيق مع مخابرات الغرب و الدول الحليفة، تحت قيادة العقيد محمد يوسف.